

نظرة عامة

واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2008 تقديم المساعدات الإنمائية إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى من خلال التعاون الثنائي المباشر وغير مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق. ويُقدَّر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة بحوالي 7.0 مليار دولار في عام 2008⁽¹⁾ ليبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970- 2008 حوالي 138.9 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.7 في المائة في عام 2008.

ومن جهة أخرى، تابعت مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق⁽²⁾ جهودها في تمويل مشاريع التنمية في الدول المستفيدة، حيث سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة من هذه المؤسسات في عام 2008 حوالي 5.5 مليار دولار مقابل حوالي 4.7 مليار دولار في عام 2007 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته 16.9 في المائة عما كانت عليه في عام 2007⁽³⁾. وشكلت الالتزامات التمويلية المقدمة منها للدول العربية نسبة 64.5 في المائة في عام 2008 مقارنة بنسبة 59.8 في المائة في عام 2007. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات المجموعة لعام 2008 الاهتمام المتنامي بدعم مشروعات البنى الأساسية، وعلى وجه الخصوص، مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات في عام 2008 حوالي 1.9 مليار دولار تشكل حوالي 34.6 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

وفيما يتعلق بتقديرات العون الإنمائي الدولي من جميع المصادر، فقد تجاوز 120 مليار دولار في عام 2008 وهو أعلى مستوى له منذ بداية الألفية الثالثة. وارتفعت قيمة صافي العون الإنمائي المقدم من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - لجنة العون الإنمائي (الداك) من 103.5 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 119.8 مليار

(1) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

(2) أعضاء مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية وصندوق النقد العربي.

(3) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات التنمية الأعضاء في مجموعة التنسيق.

دولار في عام 2008. ولقد حصلت الدول العربية المستفيدة من العون الإنمائي الدولي على نسبة 17 في المائة من إجمالي صافي المساعدات التنموية الرسمية إلى الدول النامية، وحصل العراق على أكبر حصة من العون المقدم للدول العربية بلغت نسبته حوالي 51 في المائة.

الملاح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

تقدم المساعدات الإنمائية العربية إلى الدول المستفيدة من خلال ثلاثة أطر مؤسسية رئيسية وهي المساعدات الحكومية الثنائية، والتمويل الإنمائي المقدم من صناديق ومؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية الأعضاء في مجموعة التنسيق، والعون العربي المقدم من خلال إسهام الدول العربية في مؤسسات التمويل الدولية، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والمنظمات غير الحكومية. وتوجه المساعدات الحكومية الثنائية في معظمها إلى تغطية العجز في الموازنات العامة للدول المستفيدة ومقابلة التزاماتها المالية الخارجية. ويهدف التمويل الإنمائي المقدم من الصناديق والمؤسسات المالية الأعضاء في مجموعة التنسيق، بشكل رئيسي، إلى تنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستفيدة إضافة إلى المشاريع المشتركة باستثناء القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي والتي تشمل دعم العجز في موازين مدفوعات الدول العربية. كما يهدف العون المقدم من الدول العربية من خلال مؤسسات التمويل الدولية إلى مواجهة العجز في الموازنات العامة وميزان المدفوعات للدول المستفيدة، وتنفيذ برامج إصلاح فيها، بالإضافة إلى تمويل مشاريعها التنموية. أما العون الأهلي، فيركز بشكل أساسي على دعم العمل الخيري ومواجهة الاضطرابات والكوارث الطبيعية.

وتتوفر المساعدات الإنمائية العربية إما في شكل قروض، أو في شكل منح وهبات لا تسترد. وتتميز المساعدات الإنمائية العربية المقدمة في شكل قروض بشروط ميسرة تتمثل في أسعار فائدة منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة على القروض التجارية، وطول فترتي السماح والسداد، مما يترتب عنها ارتفاع عنصر المنحة فيها. وتتسم تلك القروض أيضاً بعدم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل شركات من جنسية الدول المانحة، وعدم تدخل الجهات المانحة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة، حيث توجه القروض للمشاريع التي تحددها الدول وفقاً لأولوياتها وخططها التنموية، ووفقاً للقواعد والضوابط التي تستهدف سلامة الإجراءات وضمن الشفافية.

وتماشياً مع احتياجات الدول المستفيدة ومتطلباتها التنموية، تساهم المساعدات الإنمائية العربية بشكل أساسي في تمويل المشاريع في قطاعات البنى التحتية مثل النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والمياه. وفي ظل الاهتمام المتواصل بقضايا التنمية الاجتماعية في الدول النامية بصفة عامة، تساهم تلك المساعدات كذلك في تمويل المشاريع في قطاعات الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة مثل مشاريع الصناديق الاجتماعية للتنمية، والتنمية الريفية المندمجة، والسكن الاجتماعي، والتسليف الإنمائي للمشروعات الصغيرة.

ويتبين من التطورات في المساعدات الإنمائية العربية، وخاصة منها المساعدات الحكومية الثنائية، أن حجمها يتأثر بشكل مباشر بحجم الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط التي تمثل المصدر الرئيسي لتلك المساعدات. والجدير بالذكر أنه بالرغم من الانخفاض في حجم العون الإنمائي العربي خلال الفترات التي شهدت انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط على المستوى العالمي، إلا أن ذلك العون لم يتوقف ولم تقل نسبته عن 0.3 في المائة من الدخل القومي الإجمالي السنوي للمانحين الرئيسيين.

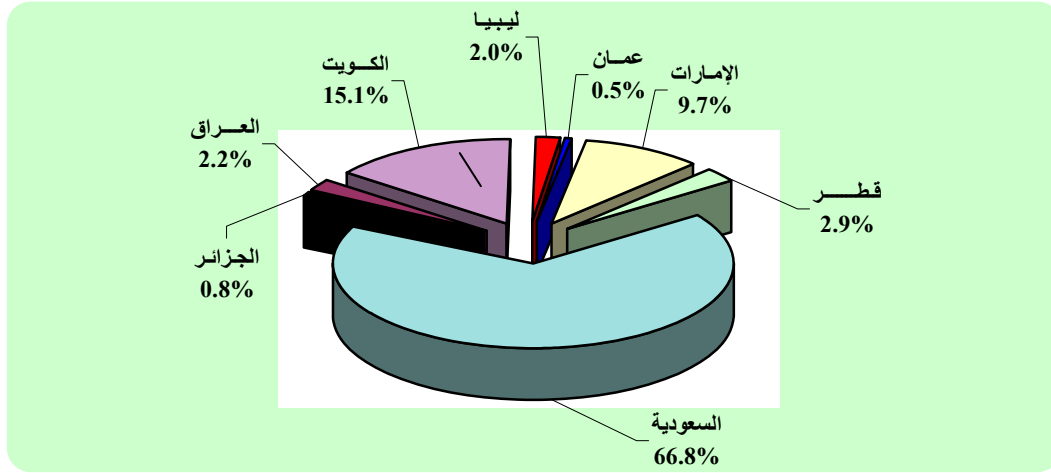
كما يشمل نطاق أنشطة الصناديق والهيئات المالية العربية والدولية الأعضاء في مجموعة التنسيق، أكثر من 130 دولة حول العالم، وبالتالي فهناك تداخل مع نطاق عمليات مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية. ومن أجل تحسين فعالية العون المقدم للدول المستفيدة ولمؤسساتها من مختلف الجهات المانحة، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاع مستوى التعاون بين أعضاء مجموعة التنسيق والمؤسسات الدولية ليشمل تبادل الخبرات حول آليات وأساليب العون، والعمل على تنسيق الجهود في قضايا التنمية الاجتماعية مثل مكافحة الفقر والتعليم والصحة والتشغيل.

العون الإنمائي العربي في عام 2008

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية في عام 2008 حوالي 7 مليار دولار، أي بارتفاع مقداره حوالي 3.4 مليار دولار وبنسبة حوالي 97.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2007. وقد جاء مجموع هذه المساعدات من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت المساعدات المقدمة من السعودية حوالي 5.7 مليار دولار، أي حوالي 81.1 في المائة من المجموع، وقدرت المساعدات المقدمة من الكويت بحوالي 568 مليون دولار (8.1 في المائة)، والإمارات بحوالي 561 مليون دولار (8.0 في المائة)، وبلغت المساعدات المقدمة من قطر حوالي 171 مليون دولار (2.4 في المائة)، وعمان حوالي 25 مليون دولار (0.4 في المائة).

وتبلغ المساعدات الإنمائية الميسرة التراكمية المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2008 حوالي 138.9 مليار دولار، منها حوالي 131.9 مليار دولار وما نسبته 95 في المائة مقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7 مليار دولار من الدول العربية الأخرى، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1) : مصادر العون الإنمائي العربي
2008 - 1970



المصدر: الملحق (1/11).

نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.7 في المائة في عام 2008. وقد بلغت هذه النسبة حوالي 1.2 في المائة للسعودية، وحوالي 0.4 في المائة للكويت، وحوالي 0.2 في المائة للإمارات. ويلاحظ من البيانات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية العربية أن متوسط نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين قد ارتفع تدريجياً من حوالي 0.3 في المائة في العام 1997، إلى حوالي 1 في المائة في العام 2002 قبل أن يتراجع إلى حوالي 0.3 في المائة في عام 2005، ثم يرتفع مرة أخرى ليلعب حوالي 0.7 في المائة في عام 2008، الملحق (2/11).

العون الإنمائي المؤسسي

واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق جهودها لإرساء قواعد متينة للتعاون والتنسيق من أجل زيادة فاعلية العون الإنمائي الذي تقدمه إلى الدول المستفيدة في جميع أنحاء العالم. كما تعمل مؤسسات المجموعة كذلك على تمكين الدول المستفيدة والدول الأقل دخلاً، على وجه الخصوص، من الوصول إلى الخدمات والموارد ذات التكلفة المنخفضة، والجدوى الاقتصادية المقبولة اجتماعياً والمضمونة بينياً.

ولقد جدد رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق في اجتماعهم الحادي عشر الذي عقد في مقر البنك الإسلامي بجدة في أبريل 2008، التزامهم بمواصلة تقديم المساعدات الإنمائية الميسرة وربطها مع الأهداف الإنمائية للألفية. ولمواكبة المستجدات في مجال التنمية على المستوى الإقليمي والدولي ومواجهة التحديات التنموية الجديدة، فقد تم الاتفاق خلال ذلك الاجتماع على تبني مبادرة لإعداد إستراتيجية متكاملة في مجال الأمن الغذائي والزراعة والموارد المائية في العالم العربي، والسعي لحشد الموارد الضرورية لتنفيذ هذه الإستراتيجية. وتهدف هذه المبادرة إلى ما يلي :

- توفير منح وقروض ميسرة لدعم المخزون الاستراتيجي من الحبوب والمواد الغذائية المطلوبة في المدى القصير.
- توفير تمويل ميسر لمدخلات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والعلف الحيواني والمساهمة في رفع إنتاجية الأراضي المزروعة حالياً وتحسين إنتاج الثروة الحيوانية.
- توفير تمويل للمشاريع الكبرى بغية استصلاح الأراضي لزيادة الإنتاج الزراعي.
- توفير مخصصات لتمويل التجارة بين الدول الأعضاء في المجالات الزراعية.
- تفعيل خطوط التمويل لصالح المزارعين لتمويل مدخلات الإنتاج (بذور، أسمدة، آلات زراعية، مبيدات حشرية).
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي في بعض الدول والمساعدة على إيجاد بيئة استثمارية مشجعة.
- إعداد الدراسات العامة والقطاعية وتقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات.
- دعم وتفعيل الأنشطة للمؤسسات ذات الطابع البحثي والتكنولوجي في المجال الزراعي.

وبالنظر للدور المتنامي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، تواصل مؤسسات وصناديق التنمية العربية العمل على تعزيز التعاون في مجال تمويل هذا القطاع من خلال تبادل المعلومات لغرض تطبيق الضمانات الفاعلة والمناسبة لكل دولة، وتبني نظام قياسي لدراسة وتقييم المشاريع وفق أفضل الممارسات بهدف إتاحة فرص التمويل المشترك، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال إعداد وثائق المشاريع واكتساب مهارات التسويق. كما تعمل مؤسسات وصناديق التنمية العربية على تعزيز جهودها في مجال تمويل التجارة التي أصبحت ركيزة هامة من ركائز التنمية، إذ ينشط عدد من مؤسسات مجموعة التنسيق في مجال تسهيل التجارة، خاصة البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية من خلال برنامج الصادرات السعودي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق النقد العربي من خلال برنامج تمويل التجارة العربية الذي يساهم فيه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

عمليات مؤسسات التنمية العربية

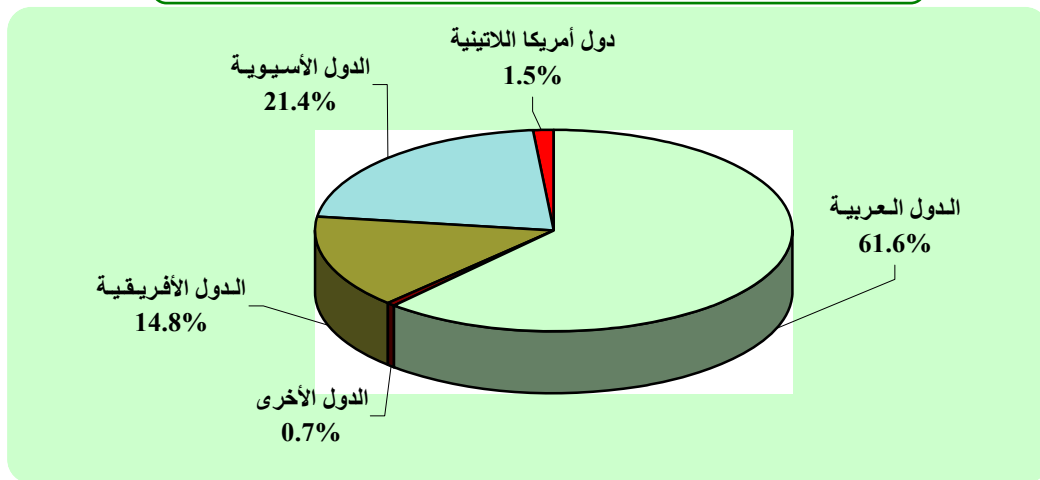
بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق في عام 2008 حوالي 5.5 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 16.9 في المائة عن العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 33.8 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 25 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 15.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 10.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 5.7 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 4.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 2.5 في المائة، الملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي: بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2008 حوالي 64.5 في المائة (حوالي 3.5 مليار دولار) مقابل 59.8 في المائة في عام 2007، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 20.2 في المائة مقابل 17.2 في المائة في عام 2007، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 12.1 في المائة مقابل 20.2 في المائة في عام 2007، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.0 في المائة مقابل 1.4 في المائة في عام 2007، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.2 في المائة مقابل 1.4 في المائة في عام 2007.

التوزيع القطاعي: بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 34.6 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2008، تلاه قطاع النقل والاتصالات الذي بلغت حصته حوالي 29.8 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 12.6 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 11.2 في المائة، تلاه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 9.4 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بما يقارب 2.4 في المائة، الملحق (4/11).

المجموع التراكمي: بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية منذ العام 1962 وحتى نهاية عام 2008 حوالي 90.0 مليار دولار. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 55.5 مليار دولار (61.6 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 19.3 مليار دولار (21.4 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 13.3 مليار دولار (14.8 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.3 مليار دولار (1.5 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.6 مليار دولار (0.7 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (2).

الشكل (2) : المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة حتى نهاية عام 2008

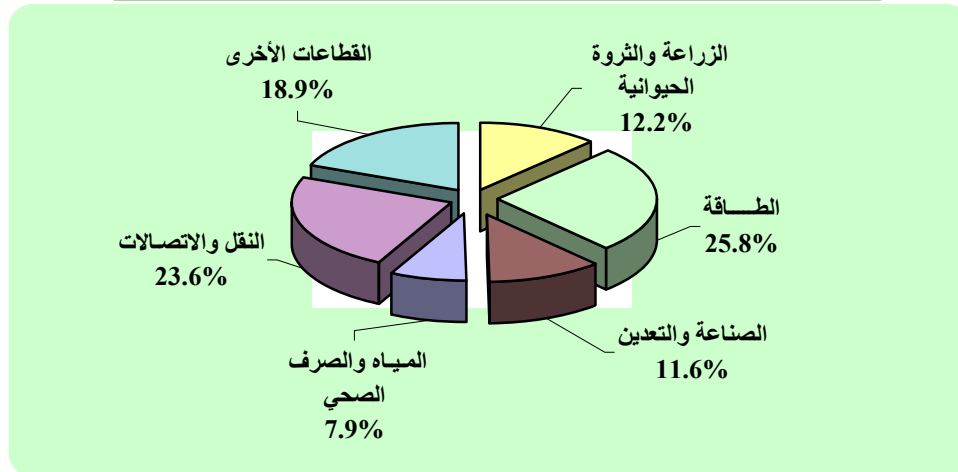


المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 29.2 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية في عام 2008، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 23.1 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 17.4 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.7 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.0 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 5.2 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 4.1 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.3 في المائة.

وحازت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، على نحو 76.2 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 23.8 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنية الأساسية، فقد حصل على ما نسبته حوالي 25.8 في المائة من إجمالي التمويل المقدم، تلاه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 23.6 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 18.9 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.9 في المائة. أما في القطاعات الإنتاجية، فقد حصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على نسبة 12.2 في المائة، وحصل قطاع الصناعة والتعدين على نسبة 11.6 في المائة، الملحق (6/11) والشكل (3).

الشكل (3) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2008



المصدر : الملحق (6/11).

تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

تشير التقديرات الأولية إلى وصول صافي حجم تدفقات العون الإنمائي الدولي في عام 2008 إلى أعلى مستوى له متجاوزاً ما قيمته 120 مليار دولار، ومتخطياً المستوى القياسي الذي وصلت إليه هذه التدفقات في العام 2005 وذلك

نتيجة لزيادة قيمة المساعدات المقدمة في إطار التخفيف من أعباء بعض الدول المثقلة بالديون مثل العراق ونيجيريا. وارتفعت قيمة صافي العون الإنمائي المقدم من قبل مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لجنة العون الإنمائي (الداك) من 103.5 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 119.8 مليار دولار في عام 2008، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع متوسط نسبة العون الإنمائي الرسمي إلى الدخل القومي الإجمالي لهذه المجموعة من 0.28 في المائة في عام 2007 إلى 0.30 في المائة في عام 2008.

وتعتبر الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان من أكبر المقدمين للمساعدات خلال عام 2008، بينما كانت السويد، ولوكسمبورغ، والنرويج، والدنمارك، وهولندا، الدول المانحة الوحيدة التي تجاوزت نسبة المساعدات إلى الدخل القومي فيها، النسبة المقترحة من الأمم المتحدة والبالغة 0.7 في المائة خلال العام نفسه، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

أكبر الدول المتقدمة المانحة لصافي المساعدات الإنمائية عام 2008

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	26.0	السويد	0.98
ألمانيا	13.9	لوكسمبورغ	0.92
المملكة المتحدة	11.4	النرويج	0.88
فرنسا	11.0	الدنمارك	0.82
اليابان	9.4	هولندا	0.80

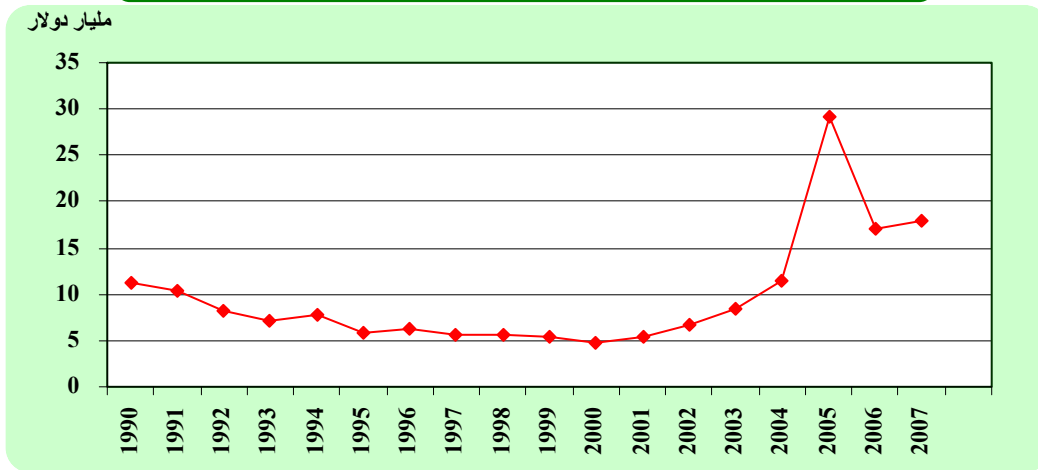
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الداك)، 30 مارس 2009.

وبناءً على التزام الدول المتقدمة المانحة خلال اجتماع مجموعة الثماني بجلينجلس – اسكتلندا في العام 2005، ومؤتمر القمة العالمية الذي عقد في منتصف سبتمبر من العام 2005 بمقر الأمم المتحدة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية للعام 2000، بزيادة حجم المساعدات الإنمائية بالأسعار الثابتة للعام 2004، من 80 مليار دولار إلى 130 مليار دولار في عام 2010، فإنه من المتوقع أن يبلغ حجم العون الإنمائي الذي تقدمه هذه الدول حوالي 121 مليار دولار بالأسعار الثابتة للعام 2004، أي أقل بحوالي 9 مليار دولار من الهدف المحدد للعون في عام 2010.

توزيع المساعدات الإنمائية الدولية: حصلت القارة الإفريقية على أكبر حصة بالمقارنة مع القارات الأخرى، حيث كانت حصتها من إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية الموجهة للدول النامية خلال عام 2007 حوالي 36.9 في المائة، تلتها آسيا بحصة بلغت حوالي 33.3 في المائة. واستأثرت الدول العربية المستقطبة للعون الإنمائي على ما نسبته 17.0 في المائة من إجمالي صافي المساعدات التنموية الرسمية إلى الدول النامية في عام 2007، بينما بلغ المتوسط السنوي

لنصيب الدول العربية من هذه المساعدات خلال الفترة 1990-2007 حوالي 14.5 في المائة. وقد حصل العراق في عام 2007 على أكبر حصة من العون المقدم للدول العربية بلغت حوالي 51 في المائة، وذلك لدعم جهود إعادة الإعمار، تلاه السودان بحصة بلغت 11.8 في المائة، وفلسطين بحصة 10.5 في المائة، ثم المغرب ومصر بحصة بلغت 6.1 في المائة لكل منهما، الملحق (7/11) والشكل (4).

الشكل (4) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر
2007 - 1990



المصدر: الملحق (7/11).

التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2008 عدداً من الاجتماعات الدولية والإقليمية شارك فيها عدد من الدول العربية والمؤسسات المانحة للعون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية.

منتدى أكرا رفيع المستوى 3 : عقد المنتدى حول فاعلية العون الإنمائي في أكرا عاصمة غانا في عام 2008 بمشاركة ممثلين عن مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية لتمويل التنمية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – لجنة العون الإنمائي (الدك). كما شاركت في المنتدى بعض مؤسسات مجموعة التنسيق العربية وهي البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتم خلال المنتدى استعراض مدى التقدم في تنفيذ مبادئ إعلان باريس، ومدى ملاءمة العون لاحتياجات الدول، ووجهة نظر الدول المتلقية للعون ونتائج تجربتها حول فاعلية العون الإنمائي واقتراحاتها لتحسين هذه الفاعلية، وسبل وأساليب العمل لمختلف المانحين في هذا المجال. وتم كذلك خلال المنتدى بحث الآفاق المستقبلية للعون الإنمائي ودور المجتمع المدني في تحسين فاعلية العون، وسبل تحسين فاعلية العون في الدول الأقل دخلاً، وأهمية تطور الأنظمة الإحصائية الوطنية في

تحقيق مبادئ إعلان باريس، وإزالة العوائق والسلبات التي تقف أمام تحسين فعالية العون. وأكد المنتدى على أهمية زيادة حجم العون الإنمائي وضرورة تنفيذ المانحين لالتزاماتهم وتعهداتهم تجاه الدول المتلقية للعون.

مؤتمر الدول المانحة لدعم السودان: عقد المؤتمر في أوسلو عاصمة النرويج في مايو 2008 بمشاركة ممثلين عن 30 دولة ومنظمة دولية. وبلغ إجمالي الالتزامات المعلنة في هذا الاجتماع حوالي 4.8 مليار دولار للسنوات 2008 – 2011 لتمويل إعادة إعمار وتنمية السودان. وجاءت بريطانيا في مقدمة المانحين حيث تعهدت بتقديم حوالي 650 مليون دولار، ثم النرويج بحوالي 500 مليون دولار، ثم المفوضية الأوروبية بحوالي 460 مليون دولار ثم اليابان بحوالي 200 مليون دولار. وهذا هو المؤتمر الثاني حول السودان بعد المؤتمر الذي عقد في أوسلو في أبريل من العام 2005، والذي التزمت فيه الجهات المانحة بتقديم حوالي 4.5 مليار دولار لدعم السودان.

الاجتماع الدولي لبحث أضرار الفيضانات في اليمن: عقد الاجتماع في صنعاء في نوفمبر 2008 بمشاركة ممثلين عن مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، والدول المانحة، ومنظمات الأمم المتحدة وذلك لبحث واستعراض الأضرار الناجمة عن الفيضانات التي تعرضت لها محافظتي حضرموت والمهرة خلال أكتوبر من العام نفسه. وقد تم خلال الاجتماع تحديد الأطر العامة للاحتياجات الآنية والمستقبلية لمعالجة تلك الأضرار. وقد وعد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالمساهمة بما يعادل حوالي 100 مليون دولار في تمويل مشاريع البنى الأساسية في المحافظتين المتضررتين.

مؤتمر الدول المانحة والمضيئة للاجئين الفلسطينيين: عقد المؤتمر في عمان، في نوفمبر 2008، بحضور ممثلين عن 53 دولة، إضافة إلى مؤسسات ومنظمات دولية. وتم خلال المؤتمر استعراض أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في كل من الأردن وسورية ولبنان وفلسطين، وكذلك الإنجازات التي حققتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والتحديات التي تواجهها. وتبين في المؤتمر أن من أبرز تلك التحديات ضرورة استمرار الجهات المانحة في توفير الموارد المالية اللازمة للأونروا بما يكفل لها القيام بمهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

مؤتمر متابعة نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية: عُقد المؤتمر في الدوحة في ديسمبر 2008، لتقييم التقدم الذي تحقق في تنفيذ توافق آراء مونتييري التي تمخضت عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتييري، المكسيك العام 2002)، والتأكيد على التزامات الدول المتقدمة المانحة، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة والوقوف على العراقيل والقيود والتحديات أمام زيادة حجم العون وعلى الأخص بالنسبة للدول متدنية ومتوسطة الدخل.

وأصدر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ختام أعماله وثيقة وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية أوصى من خلالها بالتمسك بالأهداف التي وضعت في العام 2002، في مدينة مونتييري، لدعم التنمية في الدول الفقيرة رغم الأزمة المالية

العالمية، وذلك عبر المساعدات المالية المباشرة وعبر الاستثمار والتجارة. وبالنسبة للبعض حقق المؤتمر نتائج تفوق التوقعات، وذلك من خلال إعادة التأكيد على الالتزام بكل الأهداف الموضوعية في مؤتمر مونتيري بالإضافة إلى عناصر والتزامات جديدة لا سيما مساعدة الدول الأقل نمواً على تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة. كما تم الاتفاق على اللقاء دورياً لمتابعة تنفيذ المقررات، والنظر في إمكانية عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام 2013. ووضعت الدول المتقدمة أجندة محددة لتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية لا سيما من خلال رفع نسبة المساعدات المقدمة إلى الدخل القومي إلى 0.7 في المائة مع حلول عام 2015. ويرى البعض الآخر أن هناك خيبة أمل من النتائج لأنها أجلت البحث في إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ولأن حجم المساعدات المقدمة للدول النامية ما زال بعيداً عن الأهداف الموضوعية في مونتيري، إضافة إلى عدم إحراز تقدم في تخفيض مستوى مديونية الدول ضعيفة الدخل، وارتفاع ديون الدول متوسطة الدخل.